النظريات الإقتصادية للمنشأة

The Economic Theories of the Firm

د . محمد عبده محمد مصطفى
إستاذ الإستثمار و التمويل
كلية التجارة – جامعة عين شمس
mohamedmoustafa7@hotmail.com

مقدمة

تحظى نظرية المنشأة The Theory of the Firm بإهتمام كبير من قبل الإقتصاديين بإعتبار أن المنشأة تمثل جانب العرض Supply فى العملية الإقتصادية ولذا فإن نظرية المنشأة تعتبر جزء أساسى من نظرية الإقتصاد الجزئى Microeconomics، ولقد ظهرت عدة نظريات تفسر سبب وجود المنشأة وطبيعتها وعلاقة الأطراف المختلفة داخل المنشأة وعلاقة المنشأة بغيرها من المنشآت والسوق، وحدود المنشأة من حيث توسعها أو إنكماشها، وسبب تطور وإستمرار بعض المنشآت دون غيرها.

وترجع الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع فى وقتنا الحاضر أن له تطبيقات مباشرة فى مجالات الإقتصاد التنظيمى والتنظيم الصناعى و فى مجال إستراتيجيات الشركات، كما أن له تطبيقات فى مجال العقود بين الشركات وكذا حوكمة الشركات، بالإضافة الى أن هناك تطبيقات غير مباشرة فى مجالات: الإستثماروالتمويل، والتاريخ الإقتصادى وإقتصاديات التنمية، والتجارة الدولية وإقتصاديات العمل، والإقتصادالسياسى[1] Gibbon (2005, P.201)

[1] مما يدل على أهمية موضوع نظرية المنشأة على المستويين النظرى و التطبيقى حصول إثنين من روادها على جائزة نوبل فى الإقتصاد و هما Coase 1991 و Williamson 2009

ولعل بداية الإهتمام العلمى بنظريات المنشأة ترجع الى 1937 من خلال التساؤل الذى طرحه رونالد كوز عن سبب وجود المنشأة من خلال عمله الرائد عن طبيعة المنشأة Coase (1937)، ولقد جذب هذا التساؤل إهتمام الإقتصاديين فظهرت عدة تساؤلات مكملة ومن ثم ظهرت عدة نظريات تحاول الإجابة عليها، فقبل الثلاثينات من القرن الماضى كانت تسود النظرية النيوكلاسيكية-Neo classical Theory ثم جاءت نظرية تكاليف المعاملات Transaction Costs التى إنتقدت النظرية النيوكلاسيكية بأنها لا تأخذ فى الإعتبار تكاليف المعاملات بجانب تكاليف الإنتاج.

ثم تطورت التساؤلات لتركز على ما إذا كان هناك تعارض بين مصالح الأطراف المختلفة داخل المنشاة خاصة بين الملاك و المديرين الذين لهم أهداف أخرى بخلاف تعظيم ربح الملاك فظهرت النظرية الإدارية للمنشأة Managerial Theory، ثم ظهرت نظرية الوكالة Agency Theory التى وسعت تعارض المصالح ليشمل أى طرفين أحدهما أصيل و الآخر وكيل، وبعدها ظهرت نظرية حقوق الممتلكاتProperty Rights theory التى تعزو وجود المنشأة الى وجود حقوق لملاك الأصول المادية و أن تلك الحقوق هى التى تفسر حدود المنشأة، و بعدها ظهرت نظرية تطور المنشآة Evolutionary Theory of the Firm التى تحاول تفسير تغير المنشأة و ديناميكياتها.

وسوف نستعرض بإختصار الفكرة الأساسية وراء كل نظرية من النظريات السابق ذكرها دون التعرض لأى من النماذج الرياضية ونتائج الدراسات التطبيقية الخاصة بكل منها، مع التأكيد على أن أدب نظريات المنشأة غير متفق عليه بين علماءالإقتصاد وهناك إختلاف فى مسميات النظريات وإفتراضاتها وفروضها، كما أن لها علاقة بنظريات الإدارة والتنظيم والقانون ومجالات اخرى، ويتضح كل ذلك من المراجعات التالية Milgrom and Roberts (1988), Hart (1989),Foss et al (2000),Gibbon (2005).

وقد يكون من المفيد توضيح دوافع هذا البحث فى مجال الإقتصاد رغم أن تخصص الباحث هوالإستثمار والتمويل، فالباحث عندما بدأ القراءة فى هذا الموضوع كان دافعه معرفة جذور نظرية الوكالة ولكنه بدأ يتنبه لأهمية هذا الموضوع والذى

يعتقد أنه يساعد على الفهم الأعمق لموضوعات كثيرة فى مجال الإستثمار والتمويل مثل نظرية الوكالة وحوكمة الشركات وقرارت الإستثمار الخاصة بالإندماج والإستحواذ والتنويع وغيره، بالإضافة الى ذلك فإن الباحث يرى أن فهم نظريات المنشأة والذى يتطلب بالضرورة فهم الأسواق التى تعمل من خلالها المنشآت يساعدنا على فهم أعمق و فرص حل أفضل لمشاكل الإقتصاد المصرى من حيث أسواقه – سوق الإنتاج و السوق المالى و سوق العمل بشقيه الإدارى و التنفيذى – و منشآته سواء التى تنتمى للقطاع الخاص أو تلك التى تنتمى للقطاع العام والحكومة.

النظرية النيوكلاسيكية

Neoclassical Theory of the Firm

هذه النظرية تمثل النظرية التقليدية للمنشأة Traditional Theory of The Firm فى الإقتصاد والتى سادت لفترة طويلة وهى تنظر للمنشأة على أنها دالة الإنتاج Production Function التى تمثل جانب العرض حيث قامت تلك النظرية على ان هناك منتج أومنظم[٢] Entrepreneur لديه القدرة على جمع عوامل الإنتاج واستخدامها لتحقيق هدف تعظيم الربح للملاك[٣] كما جاء فى كتابات مارشال Marshall 1897 فى. ثم تم الإستقرار على إستخدام التحليل الحدى Marginal Analysis بواسطة كورنوت Cournot 1838 فأصبح الربح يقاس بإستخدام الإيرادات الحدية والتكاليف الحدية فى ظل سوق منافسة كاملة[٤].

---

[٢] جدير بالذكر أن هناك نظرية حديثة من نظريات المنشأة يطلق عليها Entrepreneurship theory تتركز حول ما يملكه المنظم من معلومات و قدرات إبداعية يمكن من خلالها تفسير وجود المنشأة، لمزيد فى هذا الإطار يمكن الرجوع الى:(2008) and Spulber (2005) Casson .

[٣] الهدف كان يسمى ثروة الملاك Owners' Welfare و بدأ قياسه بتعظيم الربح Profit Maximization ثم تم قياسه بواسطة صافى القيمة الحالية Net Present Value التى تمثل الربح الإقتصادى لأى مشروع، و مع ظهور نظريات أخرى للمنشأة تحول الهدف الى ثروة الملاك Shareholders' Wealth فى الشركات المساهمة مقاسة بسعر السهم العادى فى السوق، بجانب أهداف اخرى للمديرين و للمجتمع من خلال المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة Corporate Social Responsibility .

٤ هذا لا يمنع من أن بعض علماء هذه النظرية مثل روبنسون فى Robinson 1933 وشامبرلين فى Chamberlain 1933 تناولوا التغير فى إختيارات الإنتاج و الربح فى حالة وجود محتكر Monopolistic أو قلة محتكرة Oligopolistic ، حتى أن هارت فى مراجعته لنظريات المنشأة إعتبر ذلك من مزايا النظرية النيوكلاسيكية(Hart (1989, P.1758

تتفرد بها المنشأة و هى السبب فى تطورها (نظرية تطور المنشأة Evolutionary Theories).

نظرية تكاليف المعاملات

The Theory of Transaction Costs

تساءل كوز فى عمله الرائد عن طبيعة المنشأة Coase (1937): إذا كانت النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية تقول أن إنسياب السلع و الخدمات بين العرض و الطلب يتم من خلال آلية سعر السوق Market Price Mechanism فلماذا ظهرت المنشأة ؟ و هل هى مهمة؟ و فى إجابته لهذا التساؤل إنطلق من أنه فى ظل عدم تمام المعلومات Imperfect Information وعدم التأكد Uncertainty فإن التعامل المباشر بين الأفراد فى غياب المنشآت يكون مكلف و صعب ، و توصل إلى أن سبب وجود المنشأة هو وجود تكاليف معاملات Transactional Costs و التى لا يأخذها سعر السوق فى الإعتبار، و لذا فقد إنتقد النظرية النيوكلاسيكية على تركيزها فقط على تكاليف الإنتاج (تكاليف المواد الخام و إستهلاك الالآت واجور العمالة وغيرها).

و تكاليف المعاملات هى تكاليف تعاقدية Contractual Costs لا يمكن تجنبها فى العملية الإقتصادية ولذا يطلق عليها Friction Losses بمعنى التكاليف التى لابد أن يتحملها جانب العرض وصولاً للربح وأن يتحملها جانب الطلب وصولاً للسلعة، وبالنسبة لجانب العرض تشمل تكاليف المعاملات تكاليف تنظيم الأعمال و تكاليف التخطيط للمستقبل بما يشتمل عليه ذلك من تكاليف الحصول على المعلومات و توزيع المخاطر.

و جوهر نظرية تكاليف المعاملات كما طرحها كوز هو قدرة المنشأة على تخفيض تكاليف المعاملات مع العلم بأنه فرق بين تكاليف المعاملات داخل المنشأة الواحدة Within the Firms (يطلق عليها تكاليف المعاملات الداخلية) و تكاليف المعاملات بين المنشأت Between the Firms (يطلق عليها تكاليف المعاملات الخارجية)، و توقع أن تكون الداخلية أقل من تلك الخارجية بسبب قدرة المنشأة على تخفيض بعض تكاليف المعاملات المتعلقة بالحصول على المعلومات والتفاوض

وكتابة العقود، وجدير بالذكر أن هذاالطرح يعتبره البعض بمثابة أول نظرية نيوكلاسيكية تربط بين المنشأة وبين السوق.

ثم جاء وليمسون (1979) Williamson و طور هذه النظرية تحت مسمى "إقتصاديات تكاليف المعاملات" Transaction-costs Economics حيث وسع مفهوم تكاليف المعاملات بحيث لا تقتصر على مبادلة السلع بل تشمل أيضاً تبادل هدايا بصورة غير رسمية[٥]، وقسم التكاليف المعاملات أيضا الى تكاليف لاحقة للتفاوض ex post لتحديد حق كل طرف من فائض المعاملة خاصة فى ظل عدم تماثل المعلومات، وتكاليف الأختيار الخاطئ قبل التفاوض ex anti .

وأضاف و ليمسون أن هناك خمسة عوامل ستحدد أهمية و حجم تكاليف المعاملات وهذه العوامل هى: مدى تكرار المعاملة Frequency، مدى خصوصية أصول المنشأة وإمكانية إستخدامها فى أغراض اخرى دون أن تقل قيمتها Specificity، مدى عدم التأكدUncertainty ووجود المخاطرة، مدى القصور فى الرشدالإقتصادى[٦] لدى أطراف التعامل عند أتخاذ القرارات Limited Rationality والسلوك الإنتهازى Opportunistic Behavior فى المعاملات بمعنى أن كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية على حساب مصالح الآخرين[٧].

وجدير بالذكر أن وليمسون فى أعمال أحدث (2000) Williamson قال أن عمل توليفات من تلك العوامل السابقة المحددة لتكاليف المعاملات سوف يعطى لنا نماذج تعاقدية Contractual Models و هياكل حوكمة Governance Structures مختلفة لكل منها تكاليف معاملات مختلفة، وتسائل عن المقصود بالمنشأة: هل هى مجرد دالة الإنتاج أم أنها مؤسسة؟ وبذلك شارك وليمسون مع

---

[٥] ربما يدخل هناما يتم دفعه من إكراميات و رشاوى مع تأكيد الباحث على أن ذلك نوع من الفساد.

[٦] قصور الرشد الإقتصادى الذى طرحه وليمسون يشبه مصطلح الرشدالمقيد Bounded Rationality الذى طرحه هربرت سيمون Simon بمعنى أن الأفراد مديرين و ملاك و غيرهم عند إتخاذهم قرارت يكون رشدهم غير كامل و مقيد بكل من :المعلومات و الوقت و القدرات العقلية Cognitive limitations of their mind المتاحة لهم ، و كما قال سايمون إن هذا الرشد الإقتصادى المقيد يدفع الأفراد عند إتخاذهم القرارات أن يحاولوا الوصول الى حلول مرضية Satisfactory Solutions .

[٧] سنرى بعد قليل أن هذا السلوك الإنتهازى فى المعاملات له علاقة بكل من النظرية الإدارية و نظرية الوكالة.

علماء آخرين فى وضع أساس مجال جديد يطلق علم الإقتصاد المؤسسى الجديد New Institutional Economics

النظرية الإدارية للمنشأة

Managerial Theory of the Firm

على أثر الإنتقادات التى وجهت للنظرية النيوكلاسيكية بإعتبار انها تنطبق فقط على الشركات صغيرة الحجم التى تدار بواسطة مالكيها، و انها تنظر الى المنشأة على أنها كيان واحد دون تمييز بين الملاك والمديرين و دون الأخذ فى الإعتبار تضارب المصالح بينهما ظهرت النظرية الإدارية للمنشأة Managerial Theory of the Firm والتى ترى ان الشركات كبيرة الحجم تنفصل فيها الملكية عن الإدارة ومن ثم فانها تكون تحت سيطرة ادارة محترفة تتعارض مصالحها مع مصالح الملاك ولذا تتوقع انحراف الإدارة عن تحقيق هدف تعظيم الربح للملاك.

ولقد اعتمدت النظرية الإدارية للمنشأة على فكر و نتائج الدراسة الرائدة التى قام بها بيريل ومينز (1932) Berle and Means والتى انتهت الى ان التطور الطبيعى للشركات هو ان يكون هناك ملكية للثروة بدون سيطرة، وسيطرة على الثروة بدون ملكية ، وان الإقتصاد (الأمريكى) يدخل مرحلة جديدة تتميز بانفصال الملكية عن السيطرة Separation between Ownership and Control.

ومن اهم علماء النظرية الإدارية للمنشأة بامول (1959) Baumol الذى توقع ان المقابل الذى يحصل عليه المديرون سواء كان ماديا مثل الأجور و الحوافز (Pecuniary) أو غير ماديا مثل البرستيج (Non–Pecuniary) سوف يرتبط بحجم المنشأة مقاسة بالمبيعات وبالتالى فإن مديري الشركات سوف يسعون لتعظيم المبيعات وليس تعظيم الربح، ولكنه لم يحدد الأفق الزمنى لتعظيم المبيعات حيث أن تعظيم المبيعات يمكن أن تزيدالحصة السوقية للمنشأة وربحها فى الأجل الطويل.

ثم جاء وليامسون (1964) Williamson الذى أدخل على نموذج تعظيم الربح الخاص بالنظرية النيوكلاسيكية متغيرين جديدين يمثلا نوعين من المصاريف الأول هو المصاريف التى تمثل أجور ورواتب المديرين Staff Expenditures

وسطى – دنيا) وان تحقيق المصالح الذاتية هى التى تحكم تصرفات وسلوك وقرارات كل طرف[١٠].

نظرية الوكالة

Agency Theory Of the Firm

نظرية الوكالة التى وضعها Ross (1973), Jensen and Meckling (1976), Fama (1980), Fama and Jensen (1983 a & b) ضمن آخرين تتفق مع النظرية الإدارية للمنشاة فيما يتعلق بوجود تعارض بين مصالح الأطراف داخل المنشأة، ولكن نظرية الوكالة لم تقصر هذه الأطراف على الملاك والمديرين، حيث أنها عرفت المنشأة بأنها مجموعة من العقود المترابطة[١١] Nexus of Contracts كل عقد منها عبارة عن علاقة وكالة Agency Relationship بين طرفين أحدهما الأصيل Principal الذى يملك الأصول الإنتاجية والآخر هو الوكيل Agent الذى يدير ممتلكات الأصيل بشروط العقد بينهما، ولذا تسمى أيضا بنظرية الأصيل–الوكيل[١٢] Principal–Agent theory، وتنطبق تلك النظرية على العلاقة بين أطراف عديدة مثل: الملاك (أصيل) والمديرين (وكيل)،المديرين (أصيل) و العاملين (وكيل)، الدائنين (أصيل) والملاك (وكيل) و غيرهم [١٣].

---

[١٠] فى رأى الباحث أن وجهة نظر مونمسن وداون المشار إليها تقترب من النظرية السلوكية Behavioral Theory فى التنظيم و الإدارة التى تمت تنميتها من خلال عدة علماء أبرزهم هربرت سيمون فى الخمسينيات Simon 1957 و سيرت و مارش فى Cyert and March 1963 والتى تقول أن أية منظمة تتكون من عدد كبير من المديرين لهم أهداف مختلفة وهناك تفاعلات وصراعات بينهم خاصة فى ظل عدم التأكد وأن المنظمة يجب أن تعمل على حل تلك الصراعات عن طريق السلوك والتعلم التنظيمى وتحيق أرباح مرضية للملاك بجانب الأهداف الأخرى للمديرين والعاملين بالمنظمة.

[١١] من هذا المنطلق تعتبر نظرية الوكالة جزء من نظرية العقود Contract Theory التى يعتبرها البعض إحدى نظريات المنشاة ومؤداهاأن المنشأة وجدت لتوقيع عقود تسهل التبادل بين العرض و الطلب وأنه ليس هناك عقود كاملة فى الواقع العملى بسبب عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات والتصرفات غير المنظورة Hidden Actions و لذا فهى تهتم بالحوافز Kallay (2012).

[١٢] أدب نظرية الوكالة يميز بين منهجين الأول المنهج الإيجابى للوكالةPositive Agency Approach والآخر منهج الأصيل/الوكيل Principal–Agent Approach،لمزيد من التفاصيل عن الفرق و العلاقة بينهما باللغة العربية يمكن الرجوع الى: مصطفى (2006a, P.329)

[١٣] هناك نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory التى تعتبر صيغة عامة لنظرية الوكالة حيث تتحدث عن تعارض المصالح بين جميع الأطراف التى لها مصلحة فى المنشأة و تشمل بجانب الملاك و المديرين و الدائنين و العاملين كل من الموردين و المنافسين و الأجهزة الرقابية، و لمعرفة المزيد عن الفرق و العلاقة بين النظريتين يمكن الرجوع الى مصطفى (2006b, P.331–332)

ولقد توقعت نظرية الوكالة أن يؤدى إنفصال الملكية عن الإدارة فى ظل تعارض المصالح وعدم التأكد وعدم تماثل المعلومات و السلوك الإنتهازى - وغيرها من الإفتراضات التى لا مجال لذكرها بالتفصيل هنا - الى وجود مشكلة وكالة Agency Problem التى تأخذ صورتين الإولى الإختيار العكسى Adverse Selection كأن يختار الملاك وكيل غير مناسب والأخرى المخاطرة الإخلاقية Moral Hazard وذلك عندما يحاول المديرين تعظيم مصالحهم على حساب مصالح الملاك عندما لا يقوم المديرين ببذل أفضل جهد متعارف عليه Shirking أو عندما يقوم المديرين بالإنفاق البذخى على أنفسهم أثناء الوظيفة On-the-job Perquisites و زيادة حجم الشركة لزيادة الحوافز أو البرستيج المرتبط بكبر الشركة محل الإدارة Managerialism

ونظرية الوكالة تقترح حلين للمشكلة، الأول مراقبة الملاك للمديرين وعقابهم Monitoring and Punching والآخر هو تحفيز المديرين Motivating لتقريب مصالح الطرفين، وكلا الحلين غير كامل لأنه لا يخلصنا من المشكلة تماماً وإنما يقلل منها فقط و أيضاً لأن كل منهما ينطوى على تكلفة وكالة Agency Cost مثل المصاريف التى يحصل عليها المراجع الخارجى والمحللين الماليين كمثال للحل الأول الخاص بالرقابة، والأرباح أو الأسهم المجانية التى يتم إعطائها للمديرين كمثال للحل الآخر الخاص بالتحفيز.

وجدير بالذكر أن هارت فى مراجعته لنظريات المنشاة Hart (1989, P.1759) إنتقد نظرية الأصيل/ الوكيل قائلاً بإنها قامت بإثراء النظرية النيوكلاسيكية و لكنها لم تجب عن السؤال التالى: ما هى حدود المنشأة Boundaries of the firm؟ أو بألفاظ أخرى النظرية تخبرنا عن خطط تحفيز المديرين و لكنها لا تخبرنا عن الشكل التنظيمى و بالتالى فإنها مثل النظرية النيوكلاسيكية ليس لها توقعات عن طبيعة ومدى المنشأة The nature and the extent of the firm .

نظرية حقوق الممتلكات

Property Rights Theory

نظرية حقوق الممتلكات هى إستمرار لنظرية العقود فى القانون و الإقتصاد و التى تقول أن النظم و العقود القانونية يجب أن تحدد و تحمى حقوق الممتلكات[١٤]، و تؤكد على أن ملاك الأصول الإنتاجية فى أى منشأة لديهم ميزة بإعتبارهم وكيل قانونى للتفاوض مع الأطراف الأخرى مثل المديرين والعاملين و الموردين وغيرهم ممن لهم مصالح مع المنشأة.

وجوهر هذه النظرية هو أن وجودالمنشأة Existence و حدودها Boundaries ونطاقها Scope تنبع من الحقوق Rights التى تترتب على ملكية Ownership الأصول غير البشرية سواء الملموسة أو غير الملموسة فى ظل عدم كمال العقود Incomplete Contracts و وجود تكاليف المعاملات، وتشمل تلك الحقوق: إستخدام الأصول فى إستثمارات معينة، وتحويل إستخدامهاالى إستثمارت أخرى، و تحويل ملكيتها الى أطراف أخرى، وأهم تلك الحقوق هوالحصول على الدخل المتبقى Residual Income بعد دفع الإلتزامات و الحقوق لكل الأطراف الأخرى.

وهذه النظرية تشبه نظرية تكاليف المعاملات التى وضعها Coase وطورها Williamson الذين ركزا على الأصول البشرية Human Assets أما نظرية حقوق الممتلكات فتركز على الأصول المادية غير البشرية Nonhuman Physical or Assets سواء كانت ملموسة Tangible مثل الآلات والمعدات والمخزون والمبانى والنقدية أو كانت غير ملموسة Intangible مثل براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية لأن كل تلك الأصول يمكن أن تباع و تشترى، بعكس الأصول البشرية التى تتمثل فى المديرين والعاملين هم الذين يملكون رأسمالهم البشرى Human Capital وبالتالى هى أصول لا تباع و لا تشترى Hart (1989).

---

[١٤] فى البداية كان التركيز على الحقوق التى كانت موجودة فى قانون الممتلكات Law of Property و من هنا جاءت تسمية هذه النظرية بحقوق الممتلكات Property Rights

و مع النظرية التى تقول أن المنشأة عبارة عن سلسلة من العقود[١٥] فى أن المنشأة عبارة عن عقد ذو شكل معيارى Standard Form Contract.

ولكن من ناحية أخرى فإن هارت فى مراجعته أقر بأن هناك نقطتى ضعف لهذه النظرية، الأولى تتمثل فى أن هناك من يتشكك فى إمكانية وصف المنشأة بالكامل من خلال الأصول غير البشرية و ضرب مثل ب Klein 1988 الذى قال أن السيطرة على الأصول التنظيمية أو البشرية أهم من ملكية الأصول المادية، ونقطة الضعف الأخرى هى أنها تصلح فقط للشركات الصغيرة مثل شركات التضامن و الشركات المغلقة حيث لا تنفصل الملكية عن الإدارة و السيطرة إلا بدرجة بسيطة جداً بعكس الحال فى الشركات المساهمة العامة Hart (1989, P.1772).

وجدير بالذكر أن هذه النظرية إعتمدت على آراء ديمزتز Demestez (1967) الذى قال أن حقوق الممتلكات لها ثلاثة خصائص كالتالى: كل الموارد الإقتصادية مملوكة بواسطة شخص ما أو أشخاص معينين، هى حقوق حصرية أى تقتصر على مالكها، ويمكن لمالكها تحويل إستخدامها من إستثمار ذو عائد منخفض الى آخر ذو عائد أعلى.

كما إعتمدت النظرية أيضا على أراء أليشتيان و ديمزتيز Alchian and Demestez (1972) الذين حددا حقوق المالك فى ظل الإنتاج المشترك لفريق[١٦] Team Production بأنها تشمل المطالبة ببواقى الدخل بعد سداد حقوق الأطراف الأخرى، مراقبة سلوك المدخلات البشرية و المادية، أن يكون المالك هو الشريك الأساسى فى كافة العقود الخاصة بالمدخلات، تغيير العضوية الخاصة بفريق الإنتاج أى تغيير العنصر البشرى الذى يعمل فى المنشأة، و الحق الخامس هو حق بيع كل أو بعض الحقوق الأربعة السابق ذكرها.

---

[١٥] يلاحظ أن هارت (1989) Hart لا يستخدم لفظ نظرية الوكالة و لكن يذكرها من خلال شقيها كنظريتين منفصلتين وهما نظرية الأصيل/الوكيل و نظرية أن المنشأة سلسلة مترابطة من العقود.

[١٦] هذه النظرية تقوم على أن الإنتاج من خلال فريق افضل منه من خلال الأفراد و لكن أكبر مشكلة هى قياس أداء المدخلات أى أعضاء الفريق و توزيع المكافآت بعدالة حسب المخرجات أى الأداء.

و بالإضافة لما سبق فقد إستفادت نظرية حقوق الممتلكات من آراء أليشتيان و ديمزتيز Alchian and Demestez (1973) التى جاءت فى مقالة تفصيلية إنتقدا فيها نظرية تكاليف المعاملات وقالا أن هذه التكاليف سوف تقل إذا كانت الحقوق و الواجبات الخاصة بأصول محددة من البداية بدقة بالنسبة لكل طرف.

و من ناحية أخرى فقد ذكر ماهونى فى فصل كامل من كتابه Mahoney (2005, Ch. 3, PP.160-199) آراء أربع علماء بخلاف من تم ذكرهم تناولوا حقوق الممتلكات من زوايا مختلفة: من المنظور التاريخى وعلاقتها بالمؤسسات ومن زاوية علاقتها بالأشكال التنظيمية، ومن زاوية علاقتها بالمشاكل الخاصة بإنفصال السيطرة عن الملكية، وأخيراً من زاوية تطبيقاتها فى مجال الإقتصاد السياسى.

نظرية تطور المنشأة

Evolutionary Theory of the Firm

هذه النظرية إنتقدت النظريات التى قبلها من حيث أنها كانت ترى المنشأة وكأنها ساكنة Static ولا تشرح لنا لماذا وكيف تتطور المنشأة تنظيمياً و تكنولوجياً عبر الزمن وهى ترجع تلك الديناميكية الى وجود قدرات إنتاجية [١٧] Production Capabilities وإبتكار فى الإنتاج و فى العملية الإنتاجية مرتبطين بصورة شبه دائمة بالمنشأة Firm Specific ويعطون لها الوجود والإستمرار.

ومن أهم علماء تلك النظرية Nelson and Winter (1982), Chandler (1992) الذين إستفادا من الإسهامات التالية قبلهم[١٨]:

- كتابات شومبيتر Schumpeter والذى شبه التطور الإقتصادى بالتطور البيولوجى.

---

[١٧] مناصروا هذه النظرياة يتسخدمون ألفاظ أخرى بديلة للفظ "القدرات" منها لفظ " الموارد المتفردة لدى المنشأة و لذا يطلق عليها Resource-based theory و لفظ " الكفاءة " أو " الجدارة" فى العملية الإنتاجية و لذا نجد من يطلق عليها اسم Competence-based theory أنظر Hodgson (1998, P. 25). و لعل ذلك ما يدفع البعض الى أن يطلقوا على هذه النظرية لفظ نظريات بمعنى أن هناك عدة عوامل: قدرات أو موارد أو كفاءات كلها تصب فى إتجاه واحد هو تفسير تطور المنشأة.

[١٨] يرى البعض أن جذور تلك النظرية ترجع الى كتابات آدام سميث و كارل ماركس عن أن تقسيم العمل وإدارة العنصر العمالى من الأشياء الهامة جداً فى تطوير المهارات ونجاح وإستمرار المنشأة Hodgson (1998, P. 51).

- إفتراض الرشد الإقتصادى المقيد Bounded Rationality الذى وضعه هربرت سايمون و إستخدمه وليمسون فى النظرية الإدارية.

- تقسيم بيلونى Polanyi للمعرفة Knowledge الى معرفة صريحة Codified وأخرى ضمنية Tacit و ألأخيرة تأتى من عملية التعلم Learning Process و لقد قام علماء نظرية التطور بإعادة تصنيف المعرفة الضمنية التى تحدث عنها بيلونى الى مستويين الأول خاص بالأفراد و أطلقوا عليه المهارات Skills والآخر خاص بالمنظمات و أطلقوا عليه لفظ مسارات أو خبرات Routines و هى القواعد و الإجراءات التى تضعها المنظمة و تطلب من أعضائها إستخدامها فى معالجة المعرفة، و لقد أعتبر نلسون ووينتر هذه المسارات و الخبرات بمثابة جينات المنشأة.

هذا و لقد ساهم عدد من مؤيدى هذه النظرية بإدخال تطوير فى تعريف و تصنيف المعرفة وإمكانية تحويلها من منشأة لأخرى بحيث أصبحت إجابة سؤال كوز Coase: لماذ وجدت المنشأة كالتالى:المنشأة عبارة عن معالج للمعرفةKnowledge Processor وأنها ليست مجرد رد فعل للمعلومات الخارجية بل أيضاً تقوم بتطويرها والإختيار من ضمنها ما يناسب إستخدامه فى تطوير جدارتها و كفاءتهاCompetence وتقوم النظرية على أن تلك الكفاءة المتعلمة Learned Competence هى الموارد التى تتفرد بها أى منشأة و تتميز بها عن غيرها Idiosyncratic Resources of the firm

وبالتالى فإن نظرية تطور المنشأة ترى أن الموارد أو القدرات التى تمكن المنشأة من الوجود والتطور يمكن تصنيفها الى موارد مالية ومادية وبشرية و تنظيمية ومعرفية، وترى تلك النظرية أن المنشأة تمثل رد الفعل للتغيير Change Reactor وكذا خالق[١٩] للتغيير Change Creator مما يمكنها من الوصول التى مزايا تنافسية Competitive dvantages ومرونة تنظيمية Organizational Flexibility، كما أن تلك النظرية ترى أن المنشأة وهى تلعب دور خالق التغيير قد

[١٩] تبارك الله تعالى أحسن الخالقين.

تحدث دمار خلاق Creative Destruction و الذى بدوره قد يكون سبباً فى ظهور صناعات جديدة أو تطور فى صناعة معينة أو فى الإقتصاد ككل.

وجدير بالذكر أن Coriat and Weinstein 1995 قالا أن نظرية تطور المنشأة بالمقارنة مع النظريات الأخرى تقدم تفسيراً متميزاً لثلاثة قضايا أساسية على النحو التالى: Cohendet and LLerena (1998, P.18)

- فيما يتعلق بتعريف المنشأة، النظرية تعرف المنشأة من خلال مجموعة من المواردأو الكفاءات أو القدرات التى تملكها و تتفرد بها.
- فيما يتعلق بتميز المنشأة عن غيرها: أى منشأة تتميز عن غيرها لأن كل منشأة تعتمد على جداراتها و خبراتها التى لا يمكن تحويلها من منشأة الى أخرى بتكلفة بسيطة.
- فيما يتعلق بديناميكيات المنشأة أى التغيرات التى تطرأ عليها: يتم التغيير من خلال توليفة من الآليات الخاصة بالبحوث Research and Search Mechanisms وأمكانية تحويل خبرات أو مسارات ثانوية Secondary Routinesالى جدارات رئيسية جديدة New Competences .

ولكن Kantarelis (2010) يرى أن أحد نقاط الضعف فى هذه النظرية أن الإبتكار من حيث الإنتاج أوالعملية الإنتاجية يكون نتيجة للسرندبية Serendipity (موهبة إكتشاف الأشياء النفيسة بالمصادفة) أو أن الإبتكار سيكون مرتبط بصفة الموهبة الإدارية والتنظيمية Entrepreneurship وبالتالى فسوف يكون الإبتكار كوسيلة لتحقيق الربح مكلف[٢٠]، كما أن Cohendet and LLerena (1998, P.18) قالا أن نظرية تطور المنشأة لم تقل لنا الكثير فى عدة قضايا جوهرية مثل: تضارب مصالح الأطراف المختلفة داخل المنشأة و دور المنظم Entrepreneur فى عملية التطوير، ولكنهما يتوقعان أن يتم ذلك خلال فترة زمنية قصيرة بحيث تصبح كيان مترابط من المعرفة الخاصة بالنظرية الإقتصادية ككل.

[٢٠] جدير بالذكر أن الباحث لم يقرأ الكتاب، وإنما قرأ الملخص الموجود على البوابة الإلكترونية للناشر www.inderscien.com ، و هذه الجزئية موجودة فى ص 3 من الملخص المشار إليه.

وجدير بالذكر أن هذه النظرية لهاعلاقة بنظرية تكاليف المعاملات من منظور Williamson حيث إعترف Chandler(1992) بإسهام وليمسون الخاص بوجود مهارات وأصول لها قيمة عالية عندما تكون فى يد منشأة معينة Firm Specific Assets and Knowledge، ولكن وحدة التحليل تختلف حيث أنهاعند وليمسون المعاملة فى حين أنهاعند شندلر المنشأة Firm ،ولكنهما يتفقان على أهمية التغيير، كما أن بعض كتاب نظرية تطور المنشأة مثل بيكر Becker(2004) يستخدمون مصطلح Routines بمعنى أدوات أو آليات حوكمة Governance Devicesمما يقترب من فكر وليمسون.

وأخيراً يرى الباحث أن نظرية تطور المنشاة تربط بين الرؤيتين لإقتصادية والإدارية للمنشأة حيث أن علماء التنظيم والإدارة يهتمون أيضاً بتعلم المنظمات Organizational Learning وبإدارة التغيير Change Management فى الإنتاج والسلوكيات وبالتحول التنظيمى Organizational Transformation والتطور التنظيمى Organizational Development ولذا فإنه لا غرو أن نجد لهذه النظرية مجالات للتطبيق على إستراتيجية الشركات Corporate Strategy

ملخص وخاتمة

هذا البحث يتناول المفاهيم الأساسية للنظريات الإقتصادية للمنشأة دون الدخول فى النماذج الرياضية أو نتائج الدراسات التطبيقية الخاصة بها، و لقد بدأ بالنظرية النيوكلاسيكية التى سادت لفترة طويلة وهى ترى أن المنشأة بمثابة دالة الإنتاج و صندوق مغلق يسعى ككيان واحد الى تعظيم ربح الملاك فى ظل التوازن و تماثل المعلومات، و لكن تم إنتقاد تلك النظرية من حيث الإفتراضات التى تقوم عليها فظهرت عدة نظريات أخرى بعد التساؤل الذى طرحه الإقتصاد الأمريكى رونالد كوز عام Coase 1937 عن طبيعة المنشأة وسبب وجودها.

و أول تلك النظريات كانت نظرية تكاليف المعاملات فى الثلاثينيات و التى قالت أن تكاليف المعاملات التى أهملتها النظرية النيوكلاسيكية سوف تلعب دوراً هاماً بجانب تكاليف الإنتاج فى إنسياب السلع بين العرض و الطلب، ثم ظهرت النظرية الإدارية للمنشأة فى الستينيات و ركزت على التعارض فى المصالح بين الملاك و المديرين و السلوك الإنتهازى من جانب المديرين، و فى نفس الإتجاه ظهرت نظرية الوكالة فى السبعينيات و التى نظرت للمنشأة على أنها سلسلة من العقود المترابطة و كل منها عبارة عن علاقة وكالة بين أصيل و وكيل و توقعت ظهور مشاكل الوكالة و التى تؤدى الى تكاليف وكالة، ثم ظهرت نظرية حقوق الممتلكات فى الثمانينيات و ركزت على الحقوق التى تترتب على ملكية الأصول غير البشرية بإعتبار أنها مصدر الحوكمة فى المنشأة، وأحدث النظريات هى نظرية تطور المنشأة التى ظهرت فى الثمانينيات و ركزت على القدرات و الكفاءات التى تتفرد بها المنشأة و تعتبر سبباً فى تطورها و ديناميكيتها.

ويرى الباحث أن هذا الموضوع له أهمية علمية وعملية حيث له تطبيقات مباشرة فى مجالات الإقتصاد والتنظيم والإدارة والإستثمار والتمويل، بالإضافة الى ذلك فإن الباحث يرى أن فهم نظريات المنشأة والذى يتطلب بالضرورة فهم الأسواق التى تعمل من خلالها المنشآت يساعدنا على فهم أعمق و فرص أفضل لحل مشاكل المنشآت المصرية سواء التى تنتمى للقطاع الخاص أو تلك التى تنتمى للقطاع العام والحكومة، و كذا الأسواق- سوق الإنتاج والسوق المالى وسوق العمل بشقيه الإدارى و التنفيذى - التى تعمل من خلالها المنشآت.

المراجع

- مصطفى، محمد (2006a) "نموذج مقترح لقياس وتفسير تكلفة الوكالة للملكية فى الشركات المصرية" المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس ،العدد الأول، ص ص 325 – 383.

- مصطفى، محمد (2006b) "تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء : دراسة تطبيقية على مصر" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية" جامعة الأسكندرية ، العدد الأول، ص ص 325 – 387.

- Alchian, A. and H. Demsetz (1973) "The Property Rights Paradigm" Journal of Economic History, 33, PP. 16-27.
- Alchian, A. and H. Demsetz (1972) "Production, information costs, and economic organization." American Economic Review, 62, PP. 777-795.
- Baumol, W. (1959). Business Behavior, Value and Growth. Wiley, N.W.
- Becker, M. (2004)"Organizational Routines: A Review of the Literature" Industrial and Corporate Change"13, 4, PP.643-678.
- Berle, A. And G. Means (1932), "The Modern Corporation and Private Property. New York: Macmillan.
- Casson, M. (2005) "Entrepreneurship and the Theory of the Firm" Journal of Economic Behavior and Organization, 58, 2, PP. 327-348.
- Chandler, A. (1992) "What is a Firm?" European Economic Review, 36, PP. 483-994.
- Coase, R. (1937) "The Nature of the Firm", Economica, 4, PP.386-405.

- Cohendet, P. and P. LLerena (1998)"Theory of the Firm in an Evolutionary Perspective: A Critical Development Paper to "Conference: Competence, Governance and Entrepreneurship" Copenhagen, June 1998.
- Demsetz, H. (1967) "Toward a Theory of Property Rights" American Economic Review, 57, 2, PP.347-359.

- Dosi, G. and L. Marengo (2007) "On the Evolutionary and Behavioral Theories of Organizations: A tentative Roadmap" Organization Science, 18, 3, PP.491-502.
- Fama, E. and M. Jensen (1983a) "Separation of Ownership and Control" Journal of Law and Economics, 26, PP. 301-325.
- Fama, E. and M. Jensen (1983b) "Agency problems and residual claims" Journal of Law and Economics, 26, PP. 327-349.
- Fama, E. (1980) "Agency problems and the theory of the firm" Journal of Political Economy, 88, PP. 288-307.
- Foss, N., H. Lando and S. Thomsen (2000) "The theory of the Firm" in: B. Bouchaert and G. Geest (eds) Encyclopaedia of Law and Economics. Vol. III, the Regulation of Contracts. E. Elgar, Cheltenham, PP.631-658.
- Gibbon, R. (2005) "Four fourmal(izable) Theories of the Firm", Journal of Economics Behaviour & Organization, 58, PP. 200-245.
- Grossman, S. and O. Hart (1986) "The Cost and Benefits of Ownership: A Theory of Vertical and Lateral Integration" Journal of Political Economy, 94, PP.691-719.
- Hart, O. and J. Moore (1990) "Property Rights and the Nature of the Firm" Journal of Political Economy, 98, PP.1119-1158.
- Hart, O. (1989) "An Economists Perspective on the Theory of the Firm" Columbia Law Review, 89, PP.1757-1774.
- Hodgson, G. (1998) "Evolutionary and Competence-based Theories of the Firm" Journal of Economic Studies, 25, 1, PP. 25-56.
- Jensen, M. And W. Meckling (1976), "Theory of the firm: managerial behavior, agency-costs and ownership Structure" Journal of Financial Economics, 3, PP. 305-60.
- Kallay, B. (2012) "Contract Theory of the Firm", Recent Issues in Economic Developments, Economic and Sociology, 5, 1, PP.39-50.
- Kantarelis, D. (2010)" Theories of the Firm" 3rd ed, Inderscience Publishers, UK. (www.inderscience.com)
- Mahoney, J. (2005)" Economic Foundations of Strategy" Sage Publications, CA.

- Marris, R. (1964) "The Economics of Managerial Capitalism", Macmillan, London.
- Milgrom, P. and J. Roberts (1988) "Economic Theories of the Firm: Past, Present and Future "The Canadian Journal of Economics, 21, 3, PP. 444-458.
- Monsen, R. And A. Downs (1965), "A Theory of Large Managerial Firms "The Journal of Political Economy, (June), PP. 221 - 36.
- Nelson, R. and S, Winter (1982) "The Evolutionary Theory of Economic Change", Harvard University Press, Cambridge, MIT.
- Ross, S. (1973) " The economic theory of agency : The principal's problem" American Economic Review, 63, PP.134-139
- Spulber, D. (2008) "Entrepreneurs in the Theory of the Firm" AEA Annual Meetings in New Orleans.
- Williamson, O. (2000)" The New Institutional Economics: Taking Stock, Looking Ahead", Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII, PP. 595-613.
- Williamson, O. (1979) "Transaction-Cost Economics: The Governance of Contractual Relation", 22. Journal of Law and Economics, PP. 233-261.
- Williamson, O. (1964), "The Economics of Discretionary Behavior: Managerial Objectives in a Theory of the Firm" Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.